التاريخ الاقتصادي لنفط كركوك

أ. م. د. صالح خضر محمد
جامعة كركوك / كلية التربية
قسم التاريخ

ملخص

تعد مدينة كركوك من المدن القديمة حيث يرجع تاريخها إلى العهود القديمة مثل العهد الآشوري والبابلي، وحملت هذه المدينة تسميات عديدة ومنها آرابخا وبيشت كرميان وكركوك.كما تعرضت هذه المدينة إلى غزوات عديدة أسوة بباقي المدن العراقية، و تعد مدينة كركوك من المدن المهمة في إنتاج النفط حيث سميت مدينة الذهب الأسود لإنتاجها الوفير من النفط وكما نعرف وفي العهد العثماني أصبحت كركوك من المدن التي تقع في شمال العراق والتي تعرضت لهجمات صفوية وخاصة في عهد الشاه إسماعيل الصفوي بعد معركة قرة غير ددة ١٥١٦ مما دفع العثمانيون للسيطرة عليها، بعد أن استطاع مير سهران (سوران) ميري سيادي بن شاه على طرد الصفويين من اربيل وكركوك، الا أن تقدم الجنود العثمانيين نحو شمال العراق دفع اسماعيل الصفوي ارجاع الحاميات العسكرية الى كركوك. ولكن وفي زمن سليمان القانوني زحف الجيش العثماني وتمكن من السيطرة على كركوك.

إزاء ذلك كانت كركوك محط أنظار الدول تاريخيا كما كانت ذات جذب اقتصادي لدول التاريخ الحديث والمعاصر وعليه. جعلت الدول الأوربية هذه المدينة ميدانا للتأمين على النفط الأمر الذي مكنها من وضع يدها على أغلب مصادر النفط النفط في العراق وخاصة في الفترات التاريخية. عليه انفردت هذه الشركات في وضع السياسات الخاصة في إنتاج النفط وتصديره والتخطيط لسياسات استثمارية و اقتصادية في العراق. لا بل وصل الحد تحديد الأسعار النفطية في العراق حسب رؤيتها. وعليه فقد عملت هذه الدول منافسة قوية فيما بينها وخاصة فرنسا وبريطانيا وأخيرا الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية. كما كانت تعمل هذه الشركات على أمرين أساسين هما:

١-منع الدول الموجودة فيها نفط من محاولات استغلال نفطها ومهما كانت هذه الظروف.
٢- لعمل على جعل كل ما يخص النفط من حفر وإنتاج وتقدير في يد الشركات العاملة بتفويض من دولها.

وتعتبر حقول نفط العراق من الحقول النفطية المعروفة في العالم لما يملكه العراق من رقعة جغرافية واسعة من النفط ولما يحتويه من مخزون نفطي وغازي هائل، إضافة الى ما يملكه نفط العراق من مواصفات جيدة ومرغوبة ومطلوبة من جميع دول العالم ومن هذه الحقول حقول نفط كركوك. وبحثنا الموسوم التاريخ الاقتصادي لنفط كركوك حتى عام ١٩٧١ تتضمن عدة مواضيع منها كركوك والجانب الاقتصادي في العهد العثماني حتى عام ١٩١٤، والعلاقات النفطية بين العراق والدول الأخرى وأثر نفط كركوك على هذه العلاقات، ثم نفط كركوك في ظل العهد الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، أما في لموضوع الآخر فقد وجدنا من المناسب دراسة نفط كروك في ظل العهد الجمهوري ... ثم أخيرا أخذنا أهم الاتفاقيات النفطية وآثرها على نفط كركوك ثم ألحقنا البحث بخاتمة ثم قائمة مصادر.

أوضاع كركوك الاقتصادية في عام ١٩١٤

يذكر (بلوتارك) في كتابه قيادة الإسكندر عن نفط كركوك ووصف ذلك عند مرور الإسكندر بلاد ما بين النهرين حيث كتب أنه أقيم مهرجان كبير بمناسبة انتصارات الإسكندر في معاركه بأنه أوقدوا نهرين من النفط[١]. كما تذكر المصادر التاريخية أن العرب عندما أتوا إلى الشرق الأوسط في القرن السابع الميلادي أقاموا إمبراطوريتهم العظيمة استخدموا النفط في عدة جوانب منزلية وعلمية وحربية، كما أستخدمه العباسيون في الليل للإضاءة والكشف عن مخابئ العدو وحمل السلاح، حيث كانت رؤوس الأسلحة تغمس في سائل النفط وتشعل وتقذف على العدو[٢] . كانت هجمات المغول في القرن الثالث عشر الميلادي سببا في تدمير الثقافة المدنية، وما تلاها من حكم المماليك والعثمانيين كما أدت إلى تخلف الأوضاع الاقتصادية والصناعية في البلاد العربية وأبقاها في حالة ركود وتأخر عن ركب التطور الصناعي والحضاري في العالم.

كما ابتليت المنطقة وبسب عواملها الاقتصادية وموقعها المتميز بمحولات استعمارية عديدة أبرزها الاستعمار البريطاني للبلدان النفطية العربية، حيث حاولت بريطانيا نهب الثروات الطبيعية واستبعاد الشعب العربية وبالتالي الانتقاص من استقلالها السياسي عن طريق إقامة الشركات الاحتكارية القوية داخل هذه البلاد ومنها العراق[٣]. كانت بداية الأطماع البريطانية في المنطقة العربية منذ عام ١٦٠٠ حينما فتحت شركة الهند الشرقية البريطانية فرعا لها في منطقة الخليج العربي وكان هذا خط البداية للتغلغل الاستعماري البريطاني في المنطقة[٤]، وأدى ذلك فيما بعد إلى تمهيد الطريق لتنفيذ الأهداف العسكرية البريطانية فيها. كان أول اتصال لشركة الهند الشرقية في العراق هو إنشاء مركز تجاري ووصول أول سفينة تابعة للشركة وهي محملة بالبضائع إلى العراق عن طريق البصرة عام ١٦٣٥ واستقرت على هذا الحال إلى عام ١٧٢٣ حيث أسست الشركة مقرا دائما لها في العراق.

دخلت كركوك كغيرها من المدن العراقية تحت النظام الاقتصادي للحكم العثماني الذي ادخل الأراضي الأميرية في نظام (الأراضي الأميرية) وبعد مدة أتخذ هذا الأسلوب شكلا جديدا في منح هذه الأراضي وتقسيمها على شكل إقطاعيات تقدم لقاء خدمة حربية[٥] وعلنا نفهم من ذلك ظهور الإقطاع في شكله المعروف عندنا ... ولكن هذا النظام عبر عن فشله من خلال تتابع الأحداث السياسية والاقتصادية لأنه أدى إلى ظهور زعامات كان لها آثرها على الحياة السياسية للدولة العثمانية . ولم تشهد العهود العثمانية الثلاثة الأولى أي إصلاحات في هذا الجانب نتيجة ((لاضطراب الأمر وكثرة المشاكل الداخلية والخارجية التي واجهتها ... كما بقي المستوى ألمعاشي منخفضا))[٦] وقد شملت كركوك هي الأخرى بما جرى في المدن والولايات العثمانية من عصيان فكانت سلطة الباشا في كركوك تكون لقاء خدمة عسكرية شخصية وعليه وفي عام ١٧٨١ جرى عصيان عثمان بك الكنخدا ونائب متصرف كركوك على الدولة عندما وجدوا أن هناك محاولات من الدولة العثمانية سحب بعض قطع الأراضي منه.

كما عرفت الدولة العثمانية نظام الالتزام واتبع شكله في عهد السلطان سليمان القانوني ليشهد توسعا في التطبيق في نهاية القرن السبع عشر الميلادي، والذي أشتمل على

استغلال مساحات من الأراضي غير المفوضة بالطابو، كما شمل هذا النظام طريقة جمع الضرائب والرسوم الزراعية، وتتم عملية الالتزام بموجب المزايدة، إلا إن هذا النظام الغي بموجب خط شريف كولخانة سنة ١٨٣٩ كجزء من عملية الإصلاحات العثمانية[٧] كما أدى تعسف الإقطاعيين وثقل الضرائب والغارات التي تشنها القوات العسكرية العثمانية استغلالها لأراضي كركوك وبقيت حالها حال بقية المدن العراقية المعروف عنها مدينة زراعية يمكن الاهتمام بها في حال سقوط الأمطار.

أما موضوع النفط فقد اكتشف أثره على يد الرحالة والزائرين إلى العراق عامة والى كركوك خاصة ففي أثناء رحلة القنصل البريطاني كلوديوس جيمس ريج من بغداد إلى السليمانية ...شاهد في مدينة كركوك بعض الحفر التي يطفو النفط فوقها ... حيث يقوم السكان بسحب النفط من فوق البرك المائية [٨]

أما تاريخ ١٨٧١ فيعتبر مهم جدا لتاريخ نفط كركوك وذلك لان ألمانيا أرسلت بعثة للتفتيش عن النفط ومتابعة وجوده حيث أكدت هذه البعثة في تقريرها بأن هناك نفط غزير في كركوك ومنبع كركوك له أهمية كبيرة ويذكر ريج في رحلته الأنفة الذكر إن عدد المواقع النفطية[٩] التي وجدت من المناسب ذكرها هي كبيرة جدا ويتراوح عددها ما بين (٥-٧) منبع في حين مصادر أخرى تقول أن عددها لا يزيد عن (٣) وأشهرها بئر بابا كركر وأن نفط هذه المنطقة بحر فوق سطح الأرض. وهناك عوائل في كركوك ساعدت في استخراج النفط مثل عائلة النفطجي التي حصلت على موافقة من الدولة العثمانية لاستثمار النفط... لكن السلطان عبد الحميد أضاف سنة ١٨٨٢ أراضى كركوك النفطية إلى أملاكه الخاصة، وأصدر أمرا عام ١٨٨٩ حصر بموجبه استخراج النفط بالسلطات العثمانية[١٠]. في عام ١٩١٠ كثفت الحكومة الأمريكية عن جهودها في المساومة حول امتياز النفط العراقي ومن خلال الادميرال (جنستر) حيث جاء هذا بتوجيه من الرئيس الأمريكي تيودور روزفلت وخاصة منطقة كركوك والموصل فقد حصلت أمريكا على امتياز مد خط سكك حديد في الأناضول يمتد فرع منها إلى السليمانية عبر الموصل و كركوك وكان الهدف منها آبار النفط في منطقة كركوك والموصل[١١]. إضافة إلى ذلك فقد استطاع الرأسماليون الإنكليز والألمان والهولنديون الحصول على امتيازات كثيرة في المنطقة وتمكنوا في عام ١٩١١ من تأسيس شركة الامتيازات الأفريقية الشرقية المحدودة، كما تمكنوا من الحصول على امتياز لاستثمار نفط العراق وتم توزيع الأسهم فيما بينهم كما مبين في الجدل الأتي[١٢]:-

جدول رقم (١) يبين نسبة الأسهم في استثمار نفط العراق من قبل شركة الامتيازات الأفريقية الشرقية المحدودة قبل الحرب العالمية الأولى. جدول رقم (١)

ت	أسم الشركة	نسبة الامتياز %
١	شركة نفط الإنكليز	%٥٠
٢	الرأسماليون الألمان	%٢٥
٣	الرأسماليون الهولنديون	%٢٥
المجموع		%١٠٠

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى طرأ تغيير على النسب أعلاه حيث ذهبت حصة ألمانيا إلى فرنسا وتنازلت بريطانيا عن نصف حصتها إلى أمريكا وأصبحت الحصص كما في الجدول التالي[١٣].

جدول رقم (٢) يبين نسبة الأسهم في استثمار نفط العراق بعد الحرب العالمية الأولى.

ت	أسم الشركة	نسبة الامتياز %
١	بريطانيا	%٢٥
٢	أمريكا	%٢٥
٣	فرنسا	%٢٥
٤	مشتركة بين بريطانيا وهولندا	%٢٥
المجموع		%١٠٠

يذكر بعض المؤرخين أن فرنسا قد شددت من مطالبها بحصة مساوية لحصة بريطانيا وخاصة في نفط الشمال مقابل تخليها عن ولاية الموصل

البدايات التاريخية لدوائر النفطية في كركوك

تمتد الرقعة الجغرافية لتواجد النفط العراقي من الحدود التركية شمالا حتى خط العرض ٣٢.٥ جنوبا ومن الحدود الإيرانية شرقا إلى الحدود السورية غربا.

كانت أول بئر نفطية تم حفرها في العراق هي البئر (جيا سرخ/١) قرب الحدود الإيرانية في محافظة ديالى عام ١٩٠٢. وأكتشف النفط في حقول كركوك عام ١٩٢٧، حيث بدأت عمليات الحفر الاستكشافية في البئر (ك/١) في بابا كركر في كركوك في نهاية حزيران من عام ١٩٢٧ وفي الرابع عشر من تشرين الأول من نفس السنة انفجرت البئر من عمود هائل من النفط والغاز وبعد عشرة أيام متواصلة من العمل المضني المحفوف بالمخاطر والصعوبات تمت السيطرة عليه. حيث بلغ عمق البئر عند انفجاره (١٥٢١قدم) وعمقت إلى ألفي قدم وبقيت هكذا إلى عام ١٩٤٠ وأغلقت في الحرب العالمية الثانية[١٦]، كان تدفق النفط من هذا البئر حدث كبير للعراق وبداية مرحلة جديدة من تاريخ العراق النفطي ولانفجار هذا البئر أكثر من قصة لا يزال يرددها أهل المنطقة حيث كان يظن البعض أنه غضب الله تعالى،والبض الأخر يردد أنه من المستحيل سد فوهة البئر المتفجرة، وأن مدينة كركوك ستغرق بالسائل الأسود المتدفق من البئر وعلية ونتيجة لهذه الشائعات أصاب الناس الخوف، لكن العاملون استطاعوا حصر كميات النفط المتدفقة وبوشر بوضع الصمام الذي يطلق عليه هنا من شركة نفط الشمال، وخاصة من قبل القدماء منهم (شجرة عيد الميلاد) وقد قدرت كميات النفط المتدفقة آنذاك اثنا عشر ألف طن. في عام ١٩٢٨ تم تبديل أسم شركة النفط التركية إلى شركة نفط العراق (L.P.C) وفي نيسان عام ١٩٣٢ تم تأسيس شركة نفط الموصل.

الدوائر النفطية في كركوك في ظل العهد الملكي

بدأ نشاط المنطقة المشمولة بالنفط بعد عام ١٩٣٠ حيث بدأ الضخ من حقل كركوك إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط وبمعدل أربعة ملايين طن في السنة وذلك بمد

خطيين للأنابيب قطر كل منهما (١٢) عقدة إلى ميناء طرابلس في لبنان وحيفا في فلسطين، وتوزعت الحصص على شركة النفط الانكلو إيرانية وشركة شل الهولندية وشركة النفط الفرنسية ومجموعة الشركات الأمريكية بالإضافة إلى حصة كولبنكيان، ويبدو من خلال ذلك أنه زادت حدة التنافس والصراعات بين الاحتكارات الأجنبية حيث احتلت بريطانيا بما يساوي (٤٠%) من مجموع الإنتاج واستمرت العمليات النفطية من حيث الإنتاج والتصدير على ما هو عليه على مدى ثلاث عقود جائرة من الاستغلال لثروات العراق حيث استطاعت الشركات النفطية الاحتكارية جعل أراضي العراق ميدانا لامتيازاتها من خلال عملها في هذه الفترة وأتباع خطوات جديد منها:-

١- وضع السياسات الاستثمارية للصناعة النفطية.
٢- تحديد الأسعار وفق ما ترتئيه لمصلحتها الخاصة.
٣- تحديد تأشير الأراضي التي يمكن أن يتواجد فيها النفط في كل أنحاء العراق.
٤- العمل على أن تكون صناعة النفط خارج العراق.

إزاء ذلك ظلت الصناعة النفطية في العراق بصورة عامة وفي شركة نفط الشمال والدوائر النفطية الأخرى خاصة مثلا حيا للتفاعل والتداخل في التعامل الاقتصادي بين الحكم الملكي وما قد يصدر من توجهات وأطماع للسياسة البريطانية في المنطقة، وبقيت الدول الأوربية في المنطقة تعمل بتنافس شديد إزاء التوجهات للشركات الإنكليزية المدعومة من قبل السياسة البريطانية ولم يكن نظام عقد الامتيازات خلال العقدين الأول والثاني من فترة العهد الملكي إلا ثمنا لمحاولات استعمارية سياسية تخص العراق حيث كانت أهداف الشركات المثبتة في وثائقها هي[١٧]

١- أهداف مادية للحصول على أكبر قدر من الأرباح دون مراعاة مصلحة الشعب العراقي،
٢- أهداف سياسية تربط العراق اقتصاديا وسياسيا بالعالم الغربي، ولا عجب أن نرى السياسة النفطية في العهد الملكي كانت تتمثل في محاباة الشركات مما ترك آثار سيئة على الاقتصاد العراقي وتركيبته وكانت شركات النفط المستغلة لحقول نفط الشمال في كركوك إحدى هذه القنوات.

في عام ١٩٣١ وفي عهد وزارة نوري سعيد الأولى استغلت بريطانيا ظهور بوادر وقوف بعض الشخصيات ضدها وطموحهم إيقاف تصدير النفط من كركوك إلى الموانئ، فأثارت قضية الموصل للضغط على العراقيين لعدم إثارة مثل هذه المواضيع لا بل قبول امتياز جديد لشركة نفط العراق، وقد قوبل هذا الإجراء بإضراب عام، واستقالة بعض النواب[١٨].

في ١٥/آذار/١٩٥١ تجددت المطالبة بتأميم النفط فأعلنت الحكومة وعلى لسان رئيسها نوري سعيد ((بأن النفط ملك للدولة وهو مؤمم من أصله والشركات مستأجرة فإذا خالفت الشروط فمن الممكن استبدال المستأجر بمستأجر أخر)) [١٩]

هنا أسرعت الشركات للبدء في المفاوضات من جديد وانتهت في ١٣/أب/١٩٥١ حيث أعلنت الحكومة التوصل إلى اتفاقية جديد بينها وبين الشركات النفطية وعلى الرغم من

أن الاتفاقية الجدية أفضل من الاتفاقيات السابقة حيث أقرت مبدأ المناصفة في الأرباح إلا إنها جوبهت بمعارضة شعبية قوية [٢٠]

إزاء ذلك ساءت الأوضاع السياسية والاقتصادية إلى حد الذي تم ربط العراق بأحلاف عسكرية وزاد الاعتماد على الأجانب في الحلقات المتقدمة وخاصة في الشركة، عدا الدرجات العمالية البسيطة فكانت من حصة العراقيين وكانت إدارة الشركة تعمل على إبعاد أي عنصر وطني من الحلقات التكنولوجية، بل كانت تفضل زج العمالة الآسيوية دون الاستفادة من العمالة العراقية، وإذا برز أو تميز أحد العمال من هذه الشركة كان يشترط في استلامه المسؤولية أن يجيد اللغة الإنكليزية ويعمل على تنفيذ توجهات السياسة البريطانية ويمارس أسلوبها في العمل اليومي.

كان الفترة الواقعة بين بداية الامتياز عام ١٩٥٨ هي فترة متميزة لهذه الشركات نظيرا لضمانها عدم وجود معارضة ونلاحظ أن الفترة كانت فترة محاولة استثمار كامل للنفط في العراق ومما يؤكد ذلك مهاجمة الصحافة العراقية لتصرفات الشركات وقيام المندوب البريطاني في العراق بعقد اجتماع بحضور وزير الثقافة العراقي بكتاب الصحف وتوجههم بعدم المساس لسياسة دولة بريطانيا العظمى إزاء النفط في العراق وأن أي مقال ينشر يخص السياسة البريطانية سوف تطلب الحكومة غلق الجريدة ومحاسبة المسؤولين عنها.

الدوائر النفطية في نفط كركوك في ظل العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٨

بعد قيام ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ كان لابد للثورة أن تتبنى مطالب الجماهير مواجهة السياسات التي أتبعتها الشركات الاحتكارية في استغلال ثروات العراق النفطية دخلت الحكومة في مفاوضات مستمرة وعميقة النتائج. إزاء إصرار الشركات أقدمت الحكومة على إصدار القرار (٨٠) لعام ١٩٦١ ليضع الحلول لهذه المشكلة حيث يستثمر العراق بموجبه ٩٩% من الأراضي المشمولة بالامتيازات[٢١]، إلا أن هذا القانون بقي مجمدا منذ تشريعه ولم يشهد أي إجراءات تذكر لتنفيذه، وصدر قانون شركة النفط الوطنية عام ١٩٦٤، وقد جاء قانون تأسيس الشركة رقم (١١) لعام ١٩٦٤ ضعيفا وأقل جدية لأنه أهمل شرط حصر الأراضي غير المستثمرة والمنتزعة بموجب القانون رقم (٨٠) لشركة النفط الوطنية وقد أعطى ذلك الشركات فرصة لكي تمارس ضغطا من نوع جديد تستطيع عن طريقه ربط شركة النفط الوطنية بعملائها، كما جرت مفاوضات سرية للفترة من ١٩٦٤/٥/٢ إلى ١٩٦٥/٦/٣ أسفرت عن نتائج بسيطة عارضتها الجماهير والقوى التقدمية ومن هذه النتائج

١- وجود حق مسبق للشركات في الأراضي التي أنتزعها القانون رقم (٨٠).
٢- إعادة جزء من الأراضي المشتركة إلى الشركات عن طريق تطبيق المادة الثالثة من قانون رقم (٨٠) أو عن طريق المشاركة في أراضى أخرى.

وفي عام ١٩٦٥ دخلت الحكومة العراقية في مفاوضات سرية مع الشركات تمخضت عن اتفاق يتضمن تنازل العراق عن حقوقه التي استعادها بالقرار رقم (٨٠) لعام ١٩٦١ وتأسيس شركة نفط بغداد لتساهم فيها شركة النفط الوطنية (نفط كركوك) التي كان قانون تأسيسها قد صدر عام ١٩٦٤ غير أن موقف القوى الوطنية من هذه الإجراءات هو

عدم الرضا لا بل الرفض وأحبط الاتفاق. ولم يصدر هذا القانون إلا في عام ١٩٦٧ ونشر تعديله في ١٩٦٧/١٠/١. حث تقرر بموجبه إلغاء القانون السابق حيث جاء هذا القانون على أعقاب صدور قانون حصر جميع المناطق النفطية العراقية وفيه جواز تخصيص مناطق إضافية لمناطق الآبار في هذه الشركة مع مراعاة المناطق المكتشفة حديثا.

خلال الفترة ١٩٦٤-١٩٦٦ تم إجراء مفاوضات بين الحكومة والشركات الأجنبية وكان الاتجاه يسير حول عقد اتفاقية تتضمن حلولا معينة للوضع إلا أن هذه الاتفاقية لم يكتب لها النجاح بسب المعارضة الوطنية لعقد مثل هذه الاتفاقية[٢٢] وفي ١٩٦٧/٥/٣ عقدت اتفاقية بين الحكومة العراقية وشركات نفط العراق والموصل والبصرة المحددة أناب العراق (ناجي طالب) ومثل الشركة المدير المفوض (كرستوفردالي) وقد وجد أن عقد الاتفاقية لصالح بريطانيا ١٩٦٧. وعندما جاءت نكسة حزيران لتزيد من سخط الشعب ضد الشركات الاحتكارية وضرورة أن تستخدم الأموال من أجل الواجب الوطني والقومي. ورغم هذا تم إصدار قانون حضر بموجبه استثمار النفط في جميع الأراضي العراقية باستثناء تلك التي ظلت بأيدي الشركات الاحتكارية وخاصة شركة النفط الوطنية وبسب النقص في رأس المال عقدت الشركة اتفاقا عام ١٩٦٨ مع شركة ايراب الفرنسية أمدها ست سنوات للبحث والتنقيب عن النفط في العراق وكركوك خاصة واستغلاله.لكن الملاحظ أن الشركات ظلت تستخدم أساليب جديدة لمقاومة السياسة النفطية الجديدة ومن هذه الأساليب:-

١- أبعاد العراق عن المراكز النفطية الجديدة وأبعاده عن الدخول بعلاقات نفطية مع الأقطار الأخرى.

٢- تخفيض نسب الإنتاج كأداة ضغط على الحكومة وتسريح عدد من العاملين بحيث لجأت شركة نفط العراق وشركة نفط الموصل إلى تسريح الآلاف من عمال النفط العراقيين في مجالات الحفر والاستكشاف والتنقيب خوفا من مطالبة هؤلاء العمال بمطالب تؤثر على سمعة الشركات وتؤدي إلى خسارة وتقديم أموال لهؤلاء العمال والموظفين.

الاتفاقيات المعقودة بين العراق والاتحاد السوفيتي والخاصة بامتيازات نفط العراق حتى عام ١٩٧١ وأثرها على نفط كركوك

بعد عام ١٩٦٣ سارت الأوضاع باتجاه الاستفادة من نفط العراق واعتبار النفط جانب اقتصادي وكانت المنافسة قوية بين الدول الأوربية (بريطانيا، فرنسا، هولندا) والاتحاد السوفيتي على نفط العراق ... واعتبار أن نفط العراق والسيطرة عليه يعني الدخول من الباب الخلفي لنفط المنطقة ... وعليه عملت الدول على عقد بعض الاتفاقيات وخاصة الاتحاد السوفيتي وكانت على الشكل التالي[٢٣] تم توقيع اتفاقيات مشتركة مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي والعراق في تموز عام ١٩٦٩، جاء في مضمون الاتفاقية المبرمة في (معجم المندس للمعاهدات ص٣٩٠ بعد عقدها والتصديق عليها أن هذه الاتفاقية مخصصة للتعاون الفني والاقتصادي وتضمن تطوير صناعة النفط الوطنية والإنتاجية في الجمهورية العراقية وقد خولت الحكومة العراقية شركة نفط كركوك تنفيذ بنود هذه الاتفاقية. ومن هذه البنود

١- يقوم الجانب السوفيتي بمساعد العراق في عملية الاستثمار الوطني للنفط.

٢- تدريب الكوادر الفنية العراقية عن طريق التعاون بين الشركة وشركة مثبتو حيث تم وصول الكثير من المهندسين العاملين فيها إلى العراق وتوزيعهم على حقول الشركة.

إقرار سياسة نفطية تخضع الشركات الأجنبية إلى رقابة عراقية نظرا لكون الاحتكارات النفطية تمثل إحدى أدوات التغلغل الرئيسي للنفوذ الأجنبي وإحدى وسائل الضغط على العراق[٢٤] والعمل على سياسة نفطية عراقية واعتبار شركة نفط الشمال المنفذ النفطي الرئيسي في ٢٣/أيلول/١٩٧٠ بدأت ولأول مرة عمليات الحفر من ثاني بئر عراقي من قبل الشركة وبكادر فني عراقي وبتاريخ ١٥/١/١٩٧١ جرت مفاوضات بين حكومة الثورة والشركات النفطية وتناولت هذه المفاوضات[٢٥] ما يلي:-

- مساهمة العراق في رأس مال الشركات النفطية العاملة في العراق.
- المشاركة في مجالس إدارة الشركات وخاصة في مجال الإدارة النفطية وفي كافة الحقول النفطية.
- نقل مقر المجلس النفطي من لندن إلى بغداد وفتح فرع في كل مؤسسة نفطية في العراق وكان المقر في شركة نفط كركوك هو المحور الرئيسي لبقية المقرات.
- إخضاع حسابات الكلفة للتفتيش المستمر من قبل الحكومة العراقية وأخذ بنظر الاعتبار الأرباح التي يتم تحقيقها بحيث يخضع لخدمة الجانب العراقي وكذلك معرفة ما يصرف على الشركات بالعملة العراقية.

الخاتمة

مثلما نعرف أكتشف النفط في كركوك عام ١٩٢٧ وهي من المدن العراقية القديمة التي يرجع تاريخها إلى العهود الآشورية والبابلية، وتعد من المدن المهمة اقتصاديا وقد سميت بمدينة الذهب الأسود نظرا لإنتاجها الوفير من النفط.. وكان انفجار أول بئر فيها ١٤/١٠/١٩٢٧ حيث كان عمق أول بئر هو (١٥٢١م) ومن خلال هذا البحث توصلنا إلى بعض الملاحظات منها:-

١- جعل وجود النفط من مدينة كركوك مدينة اقتصادية تؤثر عليها السياسات الحكومية التي كانت تحكم العراق.
٢- تعتبر هذه المدينة وبسب إنتاجها للنفط محط أنظار الدول الأوربية في العالم.
٣- كانت هذه المدينة عامل جذب سكاني بسب وجود النفط فيها.
٤- أكثر السياسات التي أخذت كركوك في الحسبان هي السياسة البريطانية.

المصادر

١) حكمت سامي سليمان، نفط العراق دراسة سياسية واقتصادية، سوريا، دمشق المؤسسة الثقافية للنشر والتوزيع،١٩٥٨، (ص٣٠-٣١).
٢) قاسم إبراهيم، رسالة تحليلية لدور القطاع النفطي في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة بغداد، ١٩٨٦،(ص٥٥).
٣) مجيد خدوير، التاريخ الحديث، بغداد، شركة التجارة والصناعة المحدودة، لسنة ١٩٥٣، ط٤، (ص٢٤٨) .
٤) نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٢٥-١٩٢٥ رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الآداب، ١٩٧٩، (ص٢٢) .
٥) عماد أحمد الجواهري، النظام الإقطاعي في الموصل، موسوعة الموصل الحضارية، المجلد الرابع (الموصل ١٩٩٢)
٦) نمير طه ياسين بدايات التحديث في العراق (١٨٩٩-١٩١٤) رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات القومية (الملغى) الجامعة المستنصرية ١٩٨٤ .

٧) عبد العزيز نوار، التاريخ الحديث من نهاية حكم داود باشا الى نهاية حكم مدحت باشا (القاهرة ١٩٦٨).
٨) محمد أزهر السماك، البترول العراقي بين السيطرة والسيادة الوطنية (الموصل،١٩٨١).
٩) كلوديوس جميس ريج، رحلة ريج الى العراق ١٨٢٠،ط١، ترجمة بهاء الدين نوري، (بغداد ١٩٥١)
١٠) نوري عبد الحميد مصدر سابق ص٢٣ .
١١) عبد الحميد العلوجي وخضر عباس اللامي، الأصول التاريخية للنفط العراقي، الجمهورية العراقية، منشورات وزارة الإعلام، سلسلة دراسات،١٩٨٠، (ج٣ لسنة ١٩٧٧ ص٣٠) .
١٢) علي محمد سعيد الراوي، الموارد النفطية العربية وامكانيات الاستثمار في الوطن العربي، بغداد، وزارة الثقافة سلسلة دراسات،١٩٨٠، (ص١٨أ، ص١٨٦).
١٣) التقرير السنوي لشركة نفط الشمال لسنة ١٩٨٠ .
١٤) العلوجي، مصدر سابق،ص٢٢ .
١٥) جورج عزيز ياقو، النفط قبل ثورة ١٧-٣٠ تموز، مجلة النفط والتنمية، العدد الرابع، تموز ١٩٨٨، (ص٩١-٩٢) .
١٦) إبراهيم علاوي، البترول والعراق والتحرر الوطني، بيروت، دار الطليعة (د.ت)، (ص٦٦) .
١٧) فاضل عباس مهدي، التنمية الاقتصادية (التخطيط في العراق) ١٩٦٠، ١٩٧٠، بيروت دار /ش د ت، (ص١٤٨) .
١٨) أسامة عبد الرحمن نعمان، تطورات سياسة العراق النفطية ١٩٥٢-١٩٦٣،١٩٨٣، (ص٢٧١) .
١٩) يوريس راتشكوف، النفط والسياسة الدولية، ترجمة خضر زكريا، بيروت، دار الفارابي، ١٩٧٤، (ص٢٧١) .
٢٠) شركة النفط الوطنية، ملزمة الأعلام، الاستثمار الوطني المباشر لشركة نفط كركوك، ١٩٧٧، (ص٢٢-٢٣) .
٢١) التقرير السنوي للشركة العراقية للعمليات النفطية،١٩٧٢، (ص٢) .
٢٢) التقرير السنوي للشركة العراقية للعمليات النفطية،١٩٧٤، (ص٢) .
٢٣) كراس فعاليات شركة نفط الشمال، مايس ١٩٩١، (ص٧) .
٢٤) راضي عبد زيد جاسم، دليل الحقول المنتجة في شركة نفط الشمال، أيار ٢٠٠٠، (ص١) .
٢٥) سعيد عبود السامرائي، الاقتصاد العراقي الحديث، النجف، مطبعة النقاء (د.ت)، (ص٦٩) .